ازدهار البلدان كرامة الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

حوار البرلمانات العربية حول حماية كبار السن من العنف والإساءة والإهمال

عبر الإنترنت، 13 نوفمبر/تشرين الأول 2024

ورقة مفاهيمية

ألف- خلفية

تشهد المنطقة تغيرات سريعة في تركيبتها السكانية فقد أدى انخفاض معدلات الخصوبة ومعدل الوفيات وزيادة طول العمر في المنطقة العربية خلال العقود المنصرمة إلى زيادة في أعداد ونسب كبار السن في الفئة العمرية 65 وما فوق، من 2.5 مليون أو ما يوازي 3.5 في المائة في العام 1950 إلى 22.8 مليون في العام 2024 لكن نسبتهم من السكان بقيت منخفضة عند 4.6 في المائة. ومن المتوقع أن تتسارع شيخوخة السكان وتصبح أكثر وضوحا بحلول عام 2050 ، حيث سيشكل كبار السن 9 في المائة من سكان المنطقة مما يشير إلى أن المنطقة ككل ستبدأ مرحلة انتقالية للشيخوخة وستستمر هذه المرحلة لمدة 36 عاما.

وتوفر المرحلة الانتقالية إلى الشيخوخة فرصة سكانية وتنموية يمكن الاستفادة منها لتحقيق النمو الشامل باعتبار كبار السن عناصر قيمة للمجتمع وذلك عبر مساهماتهم كمستهلكين للسلع والخدمات، أو من خلال نقل الخبرات والمعرفة للأجيال الشابة. في مقابل ذلك، فهي تترك مجالاً قصيراً لحكومات المنطقة لتلبية كافة احتياجات وأولويات كبار السن من حماية اجتماعية وأمن مالي، ورعاية صحية، ورعاية اجتماعية، والوقاية من العنف والإساءة والاستغلال، فضلا عن تهيئة بيئة تشريعية وتمكينية تحمي حقوقهم وتدعم مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم.

من بين هذه القضايا، يحظى موضوع إساءة معاملة كبار السن باهتمام متزايد على الصعيد العالمي والوطني[1]. ففقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 127/66 بيوم 15 يونيو/ حزيران باعتباره اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين[2]. وتسلّم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة بالحاجة إلى حماية كبار السن من سوء المعاملة والاستغلال كأولوية لضمان رفاههم وتمكينهم.

في الوقت نفسه، لا يوجد صك عالمي شامل ملزم بشأن حقوق كبار السن. ومع ذلك، فقد اعتمدت بعض البلدان العربية أطراً قانونية وسياساتية لحماية كبار السن مثل اعتماد قوانين واستراتيجيات خاصة بهم، في حين سعت بلدان أخرى إلى معالجة القضايا والخدمات التي تؤثر على رفاههم في القوانين والسياسات القطاعية بشأن الصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية. واعتمدت غالبية الدول العربية آليات وإجراءات لمعالجة إهمال وإساءة معاملة كبار السن والعنف ضدهم في ظل قوانين العنف الأسري.

إلاّ أن هذه الأطر تعاني بمعظمها من بعض العوائق والثغرات مما يعرض مجموعات من كبار السن إلى المخاطر والتهميش. فمعظم القوانين التي تذكر قضايا كبار السن لا تستهدف هذه الفئة مباشرة، وبالتالي، قد لا تعكس هذه السياسات واقع كبار السن واحتياجاتهم وتطلعاتهم كما أن آليات الكشف والتبليغ عن الإساءة والعنف

---

[1] تعرّف الأمم المتحدة إساءة معاملة المسنين بأنها "فعل واحد أو متكرر أو غياب الإجراء المناسب، الذي يحدث في أي علاقة يكون فيها تسبّب في الأذى أو الإحباط لشخص مسن". ويمكن أن تتخذ إساءة معاملة المسنين أشكالًا مختلفة مثل الإساءة البدنية والنفسية والعاطفية والجنسية والمالية. كما يمكن أن يكون نتيجة إهمال مقصود أو غير مقصود.

[2] https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n11/466/42/pdf/n1146642.pdf

ومعالجتهما لا تزال ضعيفة نسبياً. ومع توجه البلدان العربية نحو مجتمعات معمرّة، من المتوقع أن يزداد عدد حالات إساءة معاملة كبار السن. من هنا تبرز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في مجال زيادة الوعي العام حول موضوع إساءة معاملة كبار السن كخطوة أولى نحو مكافحتها فضلاً عن فهم الإطار الأوسع لحقوق كبار السن ووضع تشريعات خاصة لحمايتهم من الإهمال وسوء المعاملة.

باء – حوارات البرلمانات العربية

يلعب البرلمانيون دوراً فعالاً في ترجمة الالتزامات العالمية ومن بينها أهداف خطة عمل مدريد للشيخوخة إلى إجراءات وطنية ويشمل ذلك صياغة التشريعات الوطنية التي تحمي حقوق كبار السن وتمنحهم الحماية من الاستغلال والإساءة وتكفل الوصول إلى الرعاية والحماية الاجتماعية والخدمات الصحية والإسكان وفرص العمل والبنية الأساسية الصديقة لهم.

ويقوم البرلمانيون أيضاً بمسائلة الحكومات عن التزاماتها بموجب خطة عمل مدريد للشيخوخة من خلال مراجعة الميزانيات وضمان تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ السياسات ومراقبة البرامج ذات الصلة. ويمكن للبرلمانيين رفع مستوى الوعي بالتحديات التي يواجهها كبار السن من خلال التفاعل مع ناخبيهم ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، ويساعدون في بناء الدعم السياسي والجماهيري للقضايا المتعلقة بالشيخوخة. وأخيراً، يمكن للبرلمانيين تعزيز المشاركة النشطة للمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات كبار السن، في عملية صنع السياسات بما يسمح بسماع أصوات كبار السن ومعالجة احتياجاتهم بشكل مناسب.

وفي هذا السياق، تنظّم الإسكوا دورياً منذ العام 2020 حوارات مع البرلمانات العربية حول قضايا السكان، ومن بينها قضايا كبار السن. وقد ركز الحوار الأول الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 على دورهم في حماية حقوق كبار السن بينما هدف الحوار الثاني الذي انعقد في أيار/مايو 2022 إلى تعزيز معرفتهم بخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وعملية مراجعتها، والتقدم المحرز في تنفيذها في الدول العربية. وفي سياق عملية المراجعة الإقليمية السادسة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ناقش الحوار الأخير الذي تم في أيار/مايو 2023 دور البرلمانيين في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 وتعزيز مساهماتهم في النهوض بقضايا السكان والتنمية ومن بينهم كبار السن.

جيم – أهداف الحوار

انطلاقا مما سبق، يسعى هذا الحوار إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- رفع الوعي حول موضوع الإساءة والإهمال والعنف تجاه كبار السن في المنطقة العربية؛
2- عرض المستجدات في ما يتعلّق بالأطر التشريعية الوطنية التي تتناول موضوع الإساءة إلى كبار السن والعنف ضدهم ومناقشة التحديات التي تمت مواجهتها والثغرات المتبقية خصوصاً بما يخص آليات الكشف والتبليغ عن الإساءة والعنف ضد كبار السن وتجريمهما والوصول إلى الحماية القانونية؛
3- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول مساهمة البرلمانيين في النهوض بقضايا كبار السن وحمايتهم من الإساءة والعنف وذلك من خلال دورهم التشريعي والرقابي والتمثيلي؛
4- التباحث في أنشطة الإسكوا ذات العلاقة بقضايا كبار السن للعام 2025.

دال - المشاركون

يشمل الحوار مجموعة من أعضاء البرلمانات العربية من المعنيين بالقضايا السكانية والاجتماعية بما في ذلك أعضاء اللجان المتخصصة بالتشريع والشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة وحقوق الإنسان. وسيشارك في الحوار أيضاً الخبراء الذين شاركوا في إعداد التقرير الإقليمي الذي تعده الإسكوا حول حماية كبار السن من العنف والإساءة والإهمال.

هاء - تاريخ ومكان انعقاد الحوار

تنظم الإسكوا هذا الحوار في 13 نوفمبر/تشرين الأول 2024، عبر الإنترنت، وذلك من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الساعة الثانية ظهراً بتوقيت بيروت حسب تنظيم العمل المقترح أدناه. وسيتم تزويد المشاركين الذين يؤكدون حضورهم برابط الدخول إلى منصة الاجتماع في حينه.